

المحاضرة الأولى: مدخل إلى علم الكلام الإسلامي

أولاً- مفهومه: إن العودة إلى الكتابات الكثيرة التي طرقت مجال علم الكلام تضعنا أمام العديد من التعريفات لهذا الفرع من الفكر الفلسفي منها أنه علم إقامة الأدلة على صحة العقائد الإيمانية، فقد عرف علماء الكلام ذلك العلم بأنه: علم يُقْتَدَر به على إثبات العقائد الدينية مُكْتَسَبَةً من أدلتها اليقينية: القرآن والسنة الصحيحة لإقامة الحجج والبراهين العقلية والنقلية ورد الشبهات عن الإسلام (إبراهيم الباجوري، تحفة المرید على جوهرة التوحيد، ط. دار السلام، ص: 38). أما الفارابي فيرى بأنه "ملكة يقتدر بها الإنسان على نصره الآراء والأفعال المحمودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف كل ما خالفها بالأقوال" (إحصاء العلوم، تحقيق: د. عثمان أمين، ص: 131). ويعرفه عضد الدين الإيجي في المواقف بقوله: "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد، فإن الخصم وإن خطأنه لا نخرجه من علماء الكلام" (عضد الدين الإيجي، المواقف، ص: 7). وإذا كان كل من الفارابي والإيجي قد جعل علم الكلام يقوم على نصره العقيدة الإسلامية دون تمييز بين الفرق الإسلامية، فإننا نجد ابن خلدون في مقدمته يحصر التعريف في نصره الاعتقادات على مذهب السلف وأهل السنة ويخرج باقي الفرق فيقول في تعريفه لعلم الكلام: "هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد" (ابن خلدون، المقدمة، ص: 423 أو ص: 429).

ثانياً- مشكلة التسمية: لقد أطلقت عدة تسميات على ذلك العلم الذي يتناول أصول الدين فعلم الكلام، وعلم العقيدة، وعلم أصول الدين، وعلم التوحيد، أربعة أسماء مترادفة لمسمى واحد. وسُمِّي بعلم التوحيد؛ لأن مبحث الوحدانية أشهر مباحثه، وسمي بعلم أصول الدين؛ لابتناء الدين عليه. وسماه أبو حنيفة الذي يعتبر أول متكلم في الإسلام باسم الفقه الأكبر من حيث إنه يتعلق بالأحكام الاعتقادية الأصلية في مقابل علم الفقه الذي يتعلق بالأحكام الفرعية العملية. أما الفقه فهو كل الدراسات التي تتعلق بالإسلام علمياً أي ذات الطابع الوضعي (المشكلات التي تعترض المسلمين في حياتهم اليومية) العملي" (الأب سهيل قاشا، المعتزلة ثورة في الفكر الإسلامي الحر، ص: 1). وفي شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني: العلم المتعلق بالأحكام الفرعية أي العلمية يسمى علم الشرائع والأحكام، وبالأحكام الأصلية أي الاعتقادية يسمى علم التوحيد والصفات (التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص: 100). وقد يسمى بعلم أصول الدين، من حيث إن موضوعه يتناول أصول الدين، وهي الإيمان بالله تعالى ووحدانيته، وصفاته وأفعاله، والإيمان بالوحي وإرسال الله تعالى للرسول والإيمان بالبعث والثواب والعقاب في الآخرة، وتلك أصول الدين. والمشهور هو تسمية ذلك العلم بعلم الكلام، ومورد ذلك لعدة أسباب (أصل التسمية)، منها أن مسألة الكلام الإلهي كانت أشهر مباحثه فسمى الكل باسم أشهر أجزائه، وأيضاً سمى بعلم الكلام لأنه يورث قدرة على الكلام، وأيضاً لأن نسبة هذا العلم للعلوم الإسلامية كنسبة المنطق إلى الفلسفة فسمى بالكلام، وذلك حتى تقع المخالفة اللفظية بين الاسمين وأيضاً لأنه أول ما يجب من العلوم، والكلام سبب لتعليم العلوم وتعلمها فكان سبباً لها في الجملة، وأيضاً لأن مباحث هذا العلم مباحث نظرية فهو يبحث في الأمور الاعتقادية التي لا يندرج تحتها الفعل، أما الفقه فهو يبحث في أحكام عملية يندرج تحتها فعل، وعلى هذا فالكلام مقابل الفعل، والمتكلمون قوم يقولون في أمور ليس تحتها عمل، فكلامهم نظري لفظي لا يتعلق به فعل، بخلاف الفقهاء الباحثين في الأحكام الشرعية العملية. وقد يسمى بعلم الكلام بما رواه جلال الدين السيوطي في ذم أهل البدع وهم الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعمله وقدرته،

ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون (مصطفى عبد الرزاق، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، ص: 265-268).

ثالثاً- موضوعه: لقد حاولت الكثير من التعريفات لعلم الكلام كما أشرنا تحديده من حيث موضوعه، و من جملة تلك التعاريف نجد قول صديق حسن القنوجي في أبجد العلوم: "وقال الأرنؤيقي: هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها وموضوعه عند الأقدمين: ذات الله تعالى وصفاته لأن المقصود الأصلي من علم الكلام معرفته تعالى وصفاته ولما احتاجت مبادئه إلى معرفة أحوال المحدثات أدرج المتأخرون تلك المباحث في علم الكلام لئلا يحتاج أعلى العلوم الشرعية إلى العلوم الحكمية فجعلوا موضوعه الموجود من حيث هو موجود وميزوه عن الحكمة بكون البحث فيه على قانون الإسلام وفي الحكمة على مقتضى العقول ولما رأى المتأخرون احتياجه إلى معرفة أحوال الأدلة وأحكام الأقيسة وتحاشوا عن أن يحتاج أعلى العلوم الشرعية إلى علم المنطق جعلوا موضوعه المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية تعلقاً قريباً أو بعيداً ثم إن علم الكلام شرطوا فيه أن تؤخذ العقيدة أولاً من الكتاب والسنة ثم تثبت بالبراهين العقلية انتهى". إن موضوعات علم الكلام تتعلق بالأصول الدينية كالبحث في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله. وفي أحكام الشريعة من بعثة الرسل ونصب الأئمة والتكليف والثواب والعقاب. يتناولها بحسب ما وردت في الشريعة أمراً مقررراً لا مدخل فيه للشك، محاولاً أن يؤيدها بالأدلة العقلية حتى يكون الإيمان بها أشد وثوقاً وأكثر توكيداً لإجتماع النقل والعقل معاً، فضلاً عن أن الدليل العقلي هو السبيل إلى إثبات هذه الأصول على المخالفين من أصحاب الديانات المخالفة (محمد صالح محمد السيد، أصالة علم الكلام، ص: 187). هكذا نستنتج أن المباحث الكلامية كانت تدور في البداية حول مسائل الإيمان كالبحث عن الموقف من مرتكبي الذنوب خاصة الكبائر، وهل يخرجون من الإيمان أم لا؟ وأدى هذا إلى البحث في حقيقة الإيمان، ومن هو المؤمن، وإلى غير ذلك من المسائل التي تتصل مباشرة بأصل العقيدة، وفهم كل فريق لتلك الأصول وتوضيحها بالأدلة العقلية، وهذا يعني فهم مضمون الإيمان وليس مجرد الدفاع عنه. ويلاحظ أيضاً وفقاً لهذه التعريفات أنه لا بد أن يكون لدى المتكلم القدرة التامة على إثبات العقائد، إذ أن في استخدام صيغة الاقتدار تنبيه على القدرة التامة وعلى العلم بجميع العقائد، وما يتوقف عليه إثباتها من الأدلة ورد الشبه، وكذلك العلم بطرق الأدلة العقلية. ويتضح من ذلك أن لعلم الكلام موضوعه الخاص به والذي يميزه عن غيره من العلوم، وهو البحث في أصل العقيدة لا في فروعها. فهو علم عظيم الشأن، يعالج أهم قضايا الإنسان، مثل: قضية الألوهية، وقضية الرسالة، وقضية الجزاء في اليوم الآخر، وغير ذلك.

رابعاً- أهميته: مما لا شك فيه أن الغائية كمبدأ عقلي تعني فيما تعنيه الوظيفة والأهمية والفائدة والهدف الذي نرمي إليه والنتيجة المتحصل عليها من الشيء، فما هي غاية علم الكلام وفائدته إذن؟ لمعرفة قيمة هذا العلم، وحتى لا يكون البحث فيه ترفاً فكرياً، ولا عبثاً جزافياً، ولتزداد الرغبة في تحصيله لكل طالب لتلك الفوائد المرجوة من ذلك العلم، يمكن أن نذكر عدة فوائد لعلم الكلام، ويمكن الرجوع إليها فوائده الأساسية وثنائية، الأولى نحصرها في فائدتين (أساسيتين): الأولى بنائية والثانية دفاعية، إذ أن علم الكلام يبحث عن العقائد الإسلامية من ناحيتين إحداهما التعريف بالعقائد؛ والأخرى تكمن في إقامة الأدلة على حقيقتها ووجوب التدين بها.

1- الفائدة البنائية: إن الإطلاع على علم الكلام، والتعرف إلى أدلته، تعطي الإنسان - لا سيما- المسلم فهماً إيمانياً عميقاً، وترتقي بمعتقداته - من أن تكون بسيطة ساذجة، أو يتخللها بعض الشبهات الطارئة - إلى مستوى الفكر والوعي والإدراك الصحيح، ليصبح ملماً بالأدلة القوية، والحجج البالغة حول إثبات

الصانع والتوحيد وصفات الله والنبوة والإمامة والعدل والمعاد وسائر المسائل الاعتقادية. وبالخصوص علم معرفة الله المثيب والمجازي لعباده على فعل الخيرات وارتكاب السيئات" وكيفية آثاره وأفعاله وتكاليفه على الإجمال. وذلك هو سبب السعادة الأبدية، والخلص من الشقاء الأبدي، ولا غاية أهم من هذه الغاية" (الحلي، العلامة الحسن بن يوسف، نهاية المرام في علم الكلام، ج1، ص13).

2 - الفائدة الدفاعية: لعلّ الدفاع عن العقيدة هي الفائدة الأساس المرجوة من هذا العلم، ولأجلها دَوّن علم الكلام، واتسعت مطالبه وما زالت كذلك حتى عصرنا الحاضر، فنصرة العقيدة، والدفاع عن الدين الإسلاميّ الحنيف، والحفاظ على إيمان ومعتقدات المسلمين، والذود عنها بردّ الشبهات، ورفع الإشكالات، ودفع الاعتراضات، تعتبر من أهم الفوائد والآثار الطيبة لعلم الكلام. و بهذا تكون مهمة المتكلم هي الدفاع عن الدين بحماية أصوله وأحكامه وما يمتاز به من قيم ومشخصات. إن المهمة الدفاعية لعلم الكلام تتمثل في رد دعاوى الخصوم المنكرين للعقيدة الإسلامية، وهؤلاء هم أصحاب الديانات الشرقية القديمة أو أصحاب الديانات السماوية المخالفة للإسلام وهي اليهودية والمسيحية، ويقوم علم الكلام بتقويض أدلة أصحاب تلك الديانات وبيان بطلانها، وذلك عن طريق إبراد الأدلة العقلية التي تبين تفاهتها وسقوطها، وأيضا الرد على الشبه التي يوردها أصحاب تلك الديانات على العقيدة الإسلامية.

3 - من خلال ما تقدم ندرك أن علم الكلام له دور إيجابي في إثبات صحة العقيدة بالعقل، ودور دفاعي يقوم بالدفاع عن العقيدة ضد الخصوم المنكرين لها، وقد تلازم الدوران عبر مراحل نشأة علم الكلام وتطوره، وليس صحيحا ما يذكر بأن مهمة علم الكلام كانت دفاعية فقط ولم يهتم بتوضيح العقيدة وشرحها (عبد الرحمن بدوي، مذاهب الإسلاميين، ج1، ص: 14). هاتين الوظيفتين الأساسيتين تختزان وظائف أخرى و فوائد متضمنة فيهما تؤكد أهمية علم الكلام سواء بالنسبة إلى الشخص نفسه وفي نفع غيره وفي حماية أصول الدين وفروعه ويمكن إرجاع أهمية علم الكلام وفوائده فيما يلي :

أ : أهميته بالنظر إلى الشخص في قوته النظرية وهي الترفي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان، يقول تعالى : "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"، أما في قوته العقائدية فغاياته تعزيز الإيمان بالإيقان بأن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية متيقناً محكماً لا تزلزله شبه المبطلين. ولعلّ تحصين عقائد المسلم بهذا العلم في غاية من الأهمية خاصة في هذا الزمان الصعب الذي تكثر فيه الانحرافات والدعوات الباطلة (). وذلك أن للقوة العلمية للعقيدة الإسلامية وبقية العلوم الشرعية أثرها الكبير في تمسك الناس بدينهم وثباتهم عليه.

ب: أهميته بالنظر إلى الغير: وتتمثل في إرشاد المسترشدين بإيضاح الحجة لهم إلى عقائد الدين، والزام المعاندين بإقامة الحجة عليهم. هذا ما عبر عنه حجة الإسلام الغزالي بقوله: "والأصل في ذلك أن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجبة. واعتوار الشك غير مستحيل ثم الدعوة إلى الحق بالبرهان مهمة في الدين، ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم. فلا بد وأن يكون هناك قائمون على هذا العلم، يقاومون دعاة المبتدعة، ويستميلون المائل عن الحق، ويصفون قلوب أهل السنة عن عوارض الشبهة."

ج : أهميته بالنسبة إلى أصول الإسلام: وهي حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين. والأصل في ذلك أنه لا يخلو زمان عن وجود مبتدع أو معاند يتصدى لإغواء أهل الحق بإفازة الشبهة فيهم. فلا بد ممن يقاوم شبهه بالكشف وإغواءه بالتقبيح ولا يمكن ذلك إلا بهذا العلم. خاصة في زماننا الذي تكثر فيه هذه الشبه المغرضة والدعاوى المنحرفة التي تقصد صد المؤمنين عن دينهم والتي يتصدى لنشرها

التيار اللاديني أو العلماني وبأساليب مخادعة تحتاج في الكشف عنها وإبطالها إلى متكلم حقيقي متقن لهذا العلم بالمفهوم الذي ذكرناه سابقاً.

رابعاً: أهميته بالنظر إلى فروع هذا الدين: فالعلوم الشرعية وما فيها من الأحكام الجزئية إنما تثبت وتتحقق بهذا العلم. والأصل في ذلك أن ثبوتها فرع ثبوت الحاكم والرسول، وهما إنما يثبتان بعلم الكلام. كما أن العقائد وأصول النظر التي تحكم العلوم المختلفة إنما تؤخذ من هذا العلم وعليه فإن جميع العلوم الشرعية تبنى على هذا العلم فهو أساسها وإليه يؤول أخذها واقتباسها. **خامساً: أهميته بالنسبة إلى الشخص في قوته العملية:** وهو صحة النية في الأعمال وصحة الاعتقاد بقوته في الأحكام المتعلقة بالأفعال إذ بها، أي بهذه الصحة في النية والاعتقاد يرجى قبول العمل. ولا يمكن ذلك إلا باعتماد العقيدة الحقة التي تثبت بهذا العلم خالية عن شوائب الفرق المبتدعة ومقولاتها الفاسدة. * وفي هذا المقام يقول شيخ الإسلام مصطفى صبري: "المسلم له قوتان: قوة في دينه وقوة في عقله. وبعد اقتناع المسلمين المتعلمين بعقيدة الإسلام اقتناعاً يتفق مع العقل والعلم الصحيحين يكونون مسلمين حقيقيين ويسهل لهم الحصول على ما يحتاجون إليه أيضاً من العمل بأحكام الشريعة الإسلامية. إذ العمل مبني على العقيدة التي لا يتعب بها الإنسان أصلاً بعد استيقانها لعقله وفهمه، بل يكون له منها قوة ينشرح بها صدره ويستعين بها على القيام بالناحية العملية التي ليست بسهولة في حد ذاتها سهولة الناحية الاعتقادية لانطوائها على تكاليف وتضحيات. وبانضمام العمل إلى العقيدة يحصل الكمال في الإسلام وينتفع المسلم العامل بدينه في الدنيا قبل أن ينتفع به في الآخرة. والمسلمون في زماننا يتلاومون فيما بينهم بالتقصير في العمل عازين إليه تأخرهم المشهود مع أن تقصيرهم في العقيدة التي لا تقبل التقصير أصلاً أشد من تقصيرهم في العمل. وهو داؤهم الذي أصيب به الكثرة الساحقة من مثقفهم، فعاقهم عن الصلاة والصيام وعاق حكومتهم عن العمل بقانون الإسلام... فهم خارجون على الإسلام نفسه من ناحية العقيدة أي ناحية الإيمان به الذي هو أساس العمل بأحكامه، ولهذا سهل عليهم التغيير في أحكامه العملية. ولهذا عنيت في كتابي هذا بالناحية الاعتقادية وصرفت كل جهدي في تثبيتها".

المحاضرة الثانية: عوامل نشأة علم الكلام

المقدمة:

لقد نشأ علم الكلام أساساً من المناقشات و الحوارات والمباحثات والجدل حول بعض المسائل الاعتقادية التي حدث بشأنها اختلاف وتطور هذا الأخير مع مرور الزمن لدرجة تكوين جماعات وفرق تتبنى كل واحدة منها آراء معينة ومواقف بخصوص المسائل الخلافية. * ويميل بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن تأسيس علم الكلام مر ب 5 مراحل هي: **مرحلة النشأة:** وذلك خلال القرن الأول وبداية الثاني؛ * **مرحلة التدوين وظهور الفرق:** من الثاني حتى نهاية ق 5 تقريباً؛ * **مرحلة التطور والاختلاط بالفلسفة:** من 6 إلى 9؛ * **مرحلة الفتور والتقليد:** من 10 حتى نهاية ق 12؛ * **المرحلة الحديثة وتشمل القرنين الأخيرين.** * وفي الحقيقة " لم ينشأ علم الكلام في الإسلام نتيجة سبب بعينه... فهناك عوامل منبعثة من داخل الجماعة الإسلامية ذاتها: 1- كالخلاف حول بعض النصوص الدينية مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في تفسير العقائد، والخوض في مشكلات عقائدية نظرية لم يعرفها الجيل الأول. 2- والخلاف السياسي الحادث حول مسألة الإمامة، وهو الخلاف الذي أدى إلى ظهور الفرق، وهو وإن كان سياسياً في منشئه، إلا أنه تطور فأصبح متعلقاً بالعقائد. وهناك عوامل وافدة من خارج الجماعة الإسلامية، وذلك مثل: 3- اللقاء الإسلام بحضارات وديانات الأمم المفتوحة، مما ترتب عليه صراع عقائدي بينها وبينه. 4- ومثل حركة الترجمة التي ترتب عليها انتقال الفلسفة اليونانية إلى المسلمين، ووجود نشاط فكري هائل امتد أثره فيما امتد إليه إلى علم الكلام" (التفتازاني، علم الكلام وبعض مشكلاته (ص 6-7)).
أولاً: العوامل الداخلية: يميل بعض الباحثين إلى تقرير أصالة علم الكلام وانبثاقه من مصادر إسلامية بحثة وظروف عاشها المجتمع الإسلامي، وأن التأثير الأجنبي في علم الكلام لم يظهر بوضوح إلا في

المرحلة 3 من تاريخ هذا العلم، أي بعد القرن 5 هجري، يقول الدكتور النشار في هذا الصدد: " هذا العلم - فيما أعتقد - هو النتاج الخالص للمسلمين، ومما لا شك فيه أن المتكلمين قد كانوا في وسط فلسفي و أمام هجمات فلسفية من أديان مختلفة، وعقائد فلسفية متعددة ومذاهب شرقية منتشرة في البلاد التي فتحوها - قد أخذوا منها بعض الأفكار الجزئية، ولكن علم الكلام بقي في جوهره العام حتى القرن 5 إسلامياً" (المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص.47). ومن أهم هذه العوامل نجد:

1- القرآن الكريم والسنة النبوية (العامل العقائدي):

-أ- **القرآن:** كان للقرآن أثر بالغ في الدراسات الكلامية سواء في مرحلة التأسيس أو في مراحل تطوره اللاحقة وهذا لمبررات عدة منها أن: - القرآن ليس مجرد كتاب دين يحتوي تعاليم للعبادات والمعاملات (مواظب أخلاقية) فحسب، بل هو زيادة على ذلك كتاب ميتافيزيقي (فلسفي) فيه الكثير من المسائل الماورائية (الألوهية، الحرية، مصير الإنسان. الخ)؛ و كتاب فيزيقي يحدد حقائق الطبيعة وقوانينها؛ وكتاب أخلاقي يضع قواعد السلوك البشري، وكتاب سياسي يحدد أسس الحكم والعلاقات الدولية. الخ. وهو ما من شأنه أن يجعلنا نعتقد أنه كتاب في المعرفة الشاملة يتناول كل أو الكثير من أبعاد الوجود والمعرفة والقيم. - من هذا المنطلق يمكن القول أنّ القرآن المجيد هو المنطلق الأوّل لنشوء علم الكلام ونضجه وارتقائه عند المسلمين، من حيث بيانه للعقائد الإسلامية في شأن الألوهية و النبوة والبعث واستدلاله عليها بالبراهين والحجج الملزمة للعقول المناسبة للفطرة، فإليه يرجع كل متكلم إسلامي باحث عن المبدأ وأسمائه وصفاته وأفعاله. وقد تضمن القرآن إشارات فلسفية وعقلية، قامت على أسس منطقيّة مذكورة في نفس الآيات، أو معلومة من القرائن. فمن سبر القرآن الكريم فيما يرجع إلى التوحيد بأنواعه يجد الحجج الملزمة، والبيّنات المسلمة، التي لا تدع لباحث الشك فيها. كما أنه أرفق الدعوة إلى المعاد والحياة الأخرويّة بالبراهين المشرقة، والدلائل الواضحة التي لا تقبل الخدش. - **فمن حيث الموضوع،** نجد أن القرآن الكريم يشكل المصدر الأوّل للموضوعات الكلامية، باعتباره يتضمن أهم العقائد الإيمانية أو لنقل أصول الدين التي تشكل الموضوع الأساسي لعلم الكلام، كما أنه أشار إلى قضايا تتعلق بالإنسان وأفعاله وإرادته ومصيره، وغير ذلك، ممّا جعل القرآن الكريم المنطلق الأوّل لنشأة علم الكلام في الإسلام، والمادة الأولى الخصبة والحية التي يرجع إليها المتكلم في استدلالاته ونقاشاته، والتي كانت سبباً أيضاً لنشوء أسئلة جمة لدى بعض المسلمين الأوائل. و من بين ما يدعم هذا الرأي **اهتمام القرآن بالتوحيد** بل إن الإسلام هو دين التوحيد، إذ يقول تعالى: " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون"، وهو-أي التوحيد- القضية الأساسية التي يدور حولها علم الكلام، فالآية السابقة هي أساس دليل التمانع عند المتكلمين. - مسألة المتشابه: إن النصوص الدينية عموماً والقرآنية على وجه الخصوص تتضمن صنفين من الآيات، يقول تعالى: " هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون أمانا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب" تحتوي على وقد فتحت الآيات المتشابهة، التي يدل ظاهرها على وجود تناقض ليس في الحقيقة سوى تناقض ظاهري، الباب أمام الاختلاف، و ضرورة التأويل. وقد حاول كل فرقة من الفرق الكلامية التدليل على صحة وجهة نظرها من واقع مثل هذه النصوص الدينية. فقد أثارت الآيات المتعلقة، على سبيل المثال، بالجبر والاختيار أو المتصلة بصفات الله، نقاشاً وجدلاً كلامياً بين مختلف هذه الفرق الكلامية. - أما من حيث المنهج الكلامي، فمن المعلوم أن القرآن الكريم دعا إلى أعمال العقل، والحكمة، والتبصر، والنظر، ليكون الإيمان قويا مبني على البينة وهو ما يشير إلى عقلنة الدين لبلوغ طمأنينة القلوب. وقد "انطلق المتكلمون من نقاش ذاتي حول القرآن الكريم بما أثارت من أدلة في مواجهة الديانات والملل والأهواء والنحل السابقة، فكانت هذه الأدلة القرآنية نماذج حذوا حذوها، وصارت أساساً من أسس الجدل مع هذه الديانات" (أصالة علم الكلام، ص.3). كما أن القصص الواردة في القرآن الكريم تتضمن احتجاجات الأنبياء عليهم السلام وصراعهم الفكري مع الوثنيين والمعاندين من أهل اللجاج، فهي مما يستند إليها المتكلم في آرائه الكلامية. زيادة على ذلك احتوى القرآن على مناقشة الالعقائد والأفكار المضادة كالدهرية، والوثنية، واليهودية، والمسيحية وغيرها تمييزاً للعقيدة الدينية الخالصة ونفياً للشبه عنها.

ب- تأثير السنة الشريفة: لقد تعرضت السنة بدورها للإشارة إلى موضوعات علم الكلام الرئيسية، كمبحث الصفات الإلهية (منها أحاديث مثلاً تثبت الوجه، اليد، العين، السمع، و النفس لله تعالى "أنا مع عبدي حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي...")، واحاديث حول القضاء والقدر والعدل الإلهي.. الخ، وهو ما يعني أن المتكلمين قد وجدوا في السنة، كما في القرآن، مادة خصبة لعلم الكلام. * كما أن السنة أشارت في حديث مأثور (هناك خلاف حول صحته من عدمها) إلى افتراق الأمة الإسلامية إلى 73 فرقة، و هو ما يعتبر تصريحاً واضحاً للاختلاف و التفرق الكلامي. * ومما يزيد في إثبات هذه الحقيقة أن الرسول (ص) قد لعب دور المتكلم ومثالا حيا عنه، إذ نجد أن النبي صلى الله عليه وآله ناظرَ المشركين وأهل الكتاب بمرأى ومسمع من المسلمين. وهذه احتجاجاته مع نصارى نجران في العام العاشر من الهجرة، حتى أنه صلى الله عليه وآله ، بعدما أفحمهم، دعاهم إلى المباهلة. وقد حفل التاريخ وكتب السير والتفسير بما دار بين الرسول صلى الله عليه وآله وبطاركة نجران وقساوستهم. وقد استدلوا على ألوهية المسيح عليه السلام بقولهم: هل رأيت ولدأ من غير ذكر؟ فأفحمهم رسول الله صلى الله عليه وآله بإيحاء من الله: "إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (آل عمران:59).

2- مشكلة الخلافة أو الإمامة وأثرها في ظهور الفرق (العامل السياسي): إرتبط علم الكلام في نشأته الأولى بمشكلات الصدر الأول من الإسلام، حيث برز في هذا الوقت مشكلات سياسية كالإمامة وما اتصل بها من صراعات بدأت منذ عهد الخليفة الثالث (عثمان) الذي قتل واشتدت في عهد علي و من جاء بعده. إن المشكل السياسي الذي تلى أحداث الفتنة الكبرى (مقتل عثمان بن عفان)، وما نتج عنها من نزاعات وانقسامات أفرز فرقا واتجاهات كانت في البداية ذات طابع سياسي وتعبّر عن مواقف سياسية بخصوص مسألة الخلافة والحكم، لتتحول هذه المواقف فيما بعد إلى أطروحات نظرية. لقد كانت الإمامة أو الخلافة أهم مسألة اشتد فيها الخلاف وتكوّن حولها أهم الفرق من: خوارج، وشيعة ومرجئة، "فمشكلة الإمامة ولو أنها ليست داخلية في إطار العقائد عند أهل السنة، إلا أنهم لما احتاجوا إلى الرد على الشيعة فيها أدرجوا البحث فيها في كتبهم الكلامية، وهذه المشكلة كانت أول مشكلة اختلف المسلمون حولها بعد وفاة النبي (ص) مباشرة، وأدى الخلاف حولها فيما بعد إلى نشوء الفرق الأولى كالشيعة والخوارج والمرجئة وغيرها، فهي من الناحية التاريخية أول مشكلة ترتب عليها انقسام المسلمين إلى فرق" (التفتازاني، علم الكلام وبعض مشكلاته، ص.ج). إن الخلاف السياسي أو مشكلة الإمامة، حتى وإن كانت مسألة فقهية في الأصل اهتم بها فقهاء السنة في علم فقهي مستقل هو علم الأحكام السلطانية، لكن الجدل الكلامي حول مسألة الإمامة بين الفرق دفع بهذه المسألة دفعا لأن تقم على علم الكلام وتذكر في مصنّفاته، حيث اعتبرها الشيعة من أصول العقيدة عندهم، مما دفع أهل السنة إلى الرد عليهم.

ثانياً: العوامل الخارجية: إضافة إلى تلك العوامل الداخلية التي ذكرناها، يمكن القول بأن هناك مؤثرات أجنبية أعانت على تطور علم الكلام، بتوسيع مباحثه وتعميقها، إذا أضافت إليه موضوعات جديدة نتيجة اتصاله بهذه المؤثرات الأجنبية وصقلت مناهجه ودعمتها.

1- الفتوحات الإسلامية و ما نتج عنه من اتساع للجغرافيا الإسلامية و ما ترتب عنه من مزيد من الاحتكاك بثقافات وأديان مختلفة (العامل الثقافي): إن علم الكلام علم إسلامي خالص، نشأ من النقاش الذاتي حول القرآن الكريم وتلبية لحاجات عصره، بالمشاركة في حل مشكلاته، ومتصدية للدفاع عن الإسلام بمقابلة الديانات المخالفة والملل والنحل المتباينة التي شملها الإسلام وبسط عليها نفوذه واشتباك معها. هذا الشتبك أدى إلى توسيع موضوعه. لقد أدى، توسع المسلمين في الجغرافيا من خلال الفتوحات الإسلامية، إلى تصادمهم بتاريخ وتراث الشعوب التي دخلت هذا الدين الجديد، ولكن بتفكير وعقلية تراثها الديني، فالشعب الفارسي كان يؤمن بديانات وضعية ذات أبعاد وصيغة أخلاقية، كما هو الشأن بالنسبة للزرادشتية والمزدكية والمانوية، والمصريين والشاميين المعتنقين للديانة اليهودية والمسيحية، لم تتقبل هذه الشعوب الأوضاع الجديدة ولم ترض أن تصبح مستضعفة ومهزومة لذلك شنوا حملات قافية مضادة، من اجل التشكيك في عقيدة المسلمين وبث روح الانهزام في حياتهم، متسلحين في ذلك بالفلسفة وأساليب المنطق اليوناني. وهذا ما أكده "دي بور" عندما اعتبر أن المسيحية هي السبب الرئيسي في

نشأة علم الكلام. وهو نفس الرأي الذي قال به "فون كريمر" عندما اعتبر نشأة المعتزلة تعود إلى الفكر المسيحي، لأن أول فكرة تكلم فيها المعتزلة هي الجبر والاختيار وهي الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله الجدل عند نصارى الشام قبل ظهور الإسلام، وان معبد الجهني قد اخذ مقالته في القدر عن نصراني اسلم ثم تنصر.

2- حركة الترجمة والعلاقة مع الفلسفة اليونانية (العامل الفكري): لقد كانت الترجمة "من العوامل التي أدت إلى ازدهار علم الكلام إبان العصر العباسي، وأعانت على تحديد مسائله، وتعميق مباحثه، ودقة مناهجه... وكان من نتائج ذلك أن اصطنع المتكلمون المنطق اليوناني أداة لهم، كما مزجوا بين موضوعات العقائد الإسلامية، وبعض موضوعات الفلسفة مع اصطناع مصطلحات الفلاسفة، ثم خاضوا في مسائل هي أقرب إلى الفلسفة منها إلى العقائد كالبحث في الجوهر والأعراض وأحكامها، وطبائع الموجودات، وغير ذلك من مسائل قد يكون لبعضها فائدة من حيث تقرير العقائد على وجه عقلي... وكان المعتزلة من المتكلمين هم الذين اضطلعوا بهذه المهمة (التفتازاني، علم الكلام وبعض مشكلاته، ص 23-24). كان للدور الثاني الذي مرت به حركة الترجمة أثره البالغ في انضاج مقولات الفكر الكلامي عموماً والمعتزلي بوجه أخص، فأصبح التعريب من مصادره الكثيرة هدفاً لمفكري الإسلام ومتفقيهه، فتعرفوا على أفلاطون وأرسطو وغيرهما من فلاسفة اليونان. فيما بدأت الاتصالات تتسع حتى ترجموا أكثر وأهم التراث الإغريقي والفارسي والهندي سواء ما اتصل منه بالعلوم الصرفة، أم الصناعات، أم المذاهب والاتجاهات الفكرية، وقد مضى العقل العربي بدراية ووعي يقرأ هذا التراث الضخم يأخذ منه ويضيف إليه إضافات باهرة، ولذلك يمكن أن نبرهن في صدق وأصالة، على أن العرب لم يكونوا فقط مجرد نقلة للعلم اليوناني القديم أو لغيره من تراث الشعوب والأمم الأخرى، بل قد أسهموا في تقدم هذا العلم وأضافوا إليه إضافات ذات أهمية كبرى، والأهم من ذلك أنهم لم يبرعوا في هذا المجال نتيجة للصدفة العفوية، بل استناداً إلى قواعد ثابتة وتنظيم عقلي منهجي هو محك النظر في رسوخ العلم وأصالته لدى أصحابه، ولكن كان لا مناص من أن تبدأ نتائج الفلسفة اليونانية طرقها في خلق أثر تحليلي قوي في المعتقدات الإسلامية، فكان المتكلمون وفي طليعتهم المعتزلة أولى مفكري الإسلام شغفا بدراسة الفلسفة وفروعها ودقائقها، وكانت مدرسة بغداد أقرب المدارس التي تأثرت بحركة الترجمة الفلسفية منذ أن كانت لأحمد بن أبي داود (أحد أبرز معتزلة بغداد) ندوة علمية يؤمها كبار مترجمي الفلسفة، فضلاً عن إفادة بشر بن المعتمر والمردار من قراءاتهم لفلسفة الإغريق الطبيعية، وكذلك الإسكافي والخياط والكعبي الذين بحثوا في شئبة المعدوم والمباحث الفيزيائية وعلاقتها بالسببية الإنسانية، بهدف اثبات خلق العالم من ناحية، والاقترار بعلية القوانين الطبيعية من ناحية ثانية، والتصدي بالحوار والمناقشة لخصوم الإسلام ومناهضي دعوته الحضارية. * لقد ترتب عن حركة الترجمة انتقال الفلسفة اليونانية إلى المسلمين بمسائلها وأدواتها ومشكلاتها، كل ذلك بدوره أدى إلى حركة فكرية هائلة، لم يستتفد المتكلمون المسلمون فيها أن يستفيدوا مما قدمته الفلسفة اليونانية من أدوات عقلية تعين على البحث العقلي الصحيح، وإن كانت النتائج التي وصل إليها علماء الكلام جد مختلفة عن نتائج الفلاسفة، لأنهم لم يعتمدوا العقل وحده كما فعل الفلاسفة، بل اعتمد المتكلمون العقل كأداة فحسب لفهم النقل، والتعمق فيه، وقد أثر كل هذا بصورة واضحة على التصنيف في علم الكلام ومناهجه. * لقد كان لانتقال الفلسفة اليونانية والمنطق أثرهما في تطور علم الكلام، حيث استفاد المتكلمون من كل مصدر ممكن في سبيل الرد على الخصوم والدفاع عن معتقداتهم فلجأوا من أجل الدفاع عنها للاستفادة من الفلاسفة و مناهجهم الدفاعية المنطقية لإبراز ما كمن في الدين من أدلة قاطعة، فاتجهوا إلى الاطلاع على الفلسفة اليونانية والمنطق. لقد اتخذ المتكلمون هذه الفلسفة وسيلة لا غاية، أعانتهم على صياغة دفاعهم ضد مخالفينهم، كما استعانوا ببعض أفكارها ومصطلحاتها كالجوهر والعرض.. الخ، بعدما خلصوها من وتينتها اليونانية حتى لا تتعارض مع العقيدة. * ومن الشواهد التي تؤكد أثر الفلسفة اليونانية في نشأة علم الكلام نجد أن بعض المتكلمين تأثروا خاصة بالمذهب الذري عند الطبيعيين، لكن المسلمين استخدموه للتدليل على وجود الله وانه العلة المباشرة للحوادث، بينما استخدمه ديموقريطس وأتباعه للتدليل على قدم الذرات وانتفاء وجود خلاء بينها، كما أن الفلسفة اليونانية قد ناقشت موضوعات كالله والعالم والإنسان، فان هذه الموضوعات

نفسها كانت محل دراسة علماء الكلام. إضافة إلى مشكلات البعث والالوهية والتوحيد، والتنزيه، والقضاء والقدر، والزمان والمكان ...

المحاضرة الثالثة: أهم الفرق الكلامية

أولاً: الشيعة: هو اسم يطلق على ثاني أكبر طائفة من المسلمين، وهم الذين عرفوا تاريخياً بـ"شيعة علي" أو "أتباع علي". وغالباً ما يشير مصطلح الشيعة إلى الشيعة الاثنا عشرية لأنها الفرقة الأكثر عدداً. والشيعة على حد تعبير أبو الحسن الأشعري: "إنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا علياً رضي الله عنه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله، ويقول الحافظ ابن حجر: "والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشييعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيوعي، فإن أضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض، فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة في الدنيا، فأشد في الغلو.

وتعتبر الشيعة أول فرقة إسلامية سياسية ظهرت للوجود في التاريخ الإسلامي وهذا ما تؤكد مصادرهم، وتتفق فيه فرقهم، فالنوبختي يصرح في كتابه "فرق الشيعة": "انه بعد موت الرسول افتترقت الأمة ثلاث فرق: فرقة منها سميت "الشيعة": وهم شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام، ومنهم افتترقت صنوف الشيعة كلها". إلا أن المعتزلة تنكر أن تكون الشيعة قد ظهرت بعد موت الرسول مباشرة، فنشأة الشيعة على حد رأيهم، ليس مرتبط ببيوم السقيفة كما يدعي النوبختي، بل بعقيدة النص والوصية في عهد هشام بن الحكم. وقد انحصرت الفرق الشيعية بثلاث فرق هي: الاثنا عشرية، الإسماعيلية، الزيدية. وطائفة الإثني عشرية هي أكبر هذه الطوائف اليوم، كما كانت تمثل أكثرية الشيعة وجمهورها.

ومن أهم آراء الشيعة، مسألة الإمامة التي تعتبر أهم المسائل الكلامية التي يدور على أساسها المذهب الشيعي، حيث تعتبر الإمامة من أصول الدين عند الشيعة، ولذلك يرون بأنها تثبت بالنص وليس بالإختيار، ويتمثل النص بالنسبة إليهم في أن الرسول ﷺ لم يمت حتى أوصى لعلي وبنيه من بعده بالإمامة على المسلمين، ولهم في ذلك استدلال على رأسها روايتهم لحديث غدير خم، كما أن الإمامة عندهم لا تتعلق فقط بقضية الوصية بل يضمنون إليها مسألة بالغة الأهمية تتمثل في قضية العصمة، إذ أن الشيعة لا يكتفون بإثبات العصمة للرسول فقط، بل يضيفون إليها عصمة الأئمة من ولد علي بن أبي طالب وهو الموقف الذي تلتقي فيه الإمامية الإثني عشرية مع الشيعة الإسماعيلية، بينما تخالفهم فيها الزيدية التي لا تقول بالعصمة. إضافة إلى مسألة التقية التي هي من أصول وتعليمات الفكر الشيعي، وهي إخفاء و كتمان الإنسان لأصل عقيدته ومذهبه ومسلكه وألا يظهره للآخرين، فهي حسب بعض الشيعة من أصول الدين، ومن لوازم الاعتقاد، بل لا دين ولا إيمان لمن لا تقية له! قال جعفر الصادق - كما يزعمون -: "إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له". وينسبون إلى الصادق كذلك أنه قال: "التقية ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له". زيادة على قول الإثني عشرية بالرجعة، وتعني العودة بعد الموت (المهدي المنتظر)، إلا أن بعض الشيعة يعتقدون أن الرجعة ليست من الأصول التي يجب الاعتقاد بها والنظر فيها، وإنما اعتقادنا بها كان تبعاً للأثار الصحيحة الواردة عن آل البيت عليهم السلام الذين ندين بعصمتهم من الكذب، وهي من الأمور الغيبية التي أخبروا عنها، ولا يمتنع وقوعها.

-ثانياً- الخوارج: هي فرقة إسلامية، نشأت في نهاية عهد الخليفة عثمان بن عفان وبداية عهد الخليفة علي بن أبي طالب، نتيجة الخلافات السياسية التي بدأت في عهده، تتصف هذه الفرقة بأنها أشد الفرق دفاعاً عن مذهبها وتعصباً لأرائها، كانوا يدعون بالبراءة والرفض للخليفة عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والحكام من بني أمية، كسبب لتفضيلهم حكم الدنيا، على إيقاف الاحتقان بين المسلمين.

أصر الخوارج على الاختيار والبيعة في الحكم، مع ضرورة محاسبة أمير المسلمين على كل صغيرة، كذلك عدم حاجة الأمة الإسلامية لخليفة زمن السلم. كان أغلب الخوارج من "القراء" أي حفظة القرآن الكريم، وقد بايعوا علياً بن أبي طالب بعد مقتل عثمان بن عفان، ثم خرج معاوية في جيش لملافاة علي وكانت موقعة صفين. بعد انهزام جيش معاوية القادم من الشام أمام جيش علي القادم من العراق وقبل أن يفنى جيش الشام أمام جيش العراق، أمر عمرو بن العاص أحد قادة الجيش الشامي برفع المصاحف على أسنة الرماح درأً للهزيمة المحققة ثم طلبوا التحكيم لكتاب الله. شعر علي بن أبي طالب أن هذه خدعة لكنه قبل وقف القتال واحتراماً للقرآن الكريم وأيضاً نتيجة رغبته في حقن الدماء وذلك رغم أنتصار جيشه، وبعد توقف القتال والتفاهم على أن يمثل أبو موسى الأشعري علياً بن أبي طالب ويمثل عمرو بن العاص معاوية بن أبي سفيان، وحددوا موعداً للتحكيم وفي طريق عودتهم إلى العراق خرج إثنا عشر ألف رجل من جيش علي يرفضون فكرة التحكيم بينه وبين معاوية بن أبي سفيان في النزاع. لقد رأوا أن كتاب الله قد "حكم" في أمر هؤلاء "البغاة" (يقصدون معاوية وأنصاره) ومن ثم فلا يجوز تحكيم الرجال عمرو بن العاص و أبو موسى الأشعري فيما "حكم" فيه "الله" صاحوا قائلين: "لا حكم إلا لله". ومن هنا أطلق عليهم "المُحَكِّمَة" ما كان من عليّ إلا أن علق على عبارتهم تلك قائلاً: "إنها كلمة حق يراد بها باطل". بعد اجتماع عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري نتج عنه "تضعيف لشرعية عليّ" و"تعزير لموقف معاوية"، ازداد المُحَكِّمَة يقينا بسلامة موقفهم وطالبوا علياً ب-1: رفض التحكيم ونتيجة والتحلل من شروطها -2. النهوض لقتال معاوية. ولكن علياً رفض ذلك قائلاً: "ويحكم! أبعد الرضا والعهد والميثاق أرجع؟ أبعد أن كتبناه ننقضه؟ إن هذا لا يحل". وهنا انشق المُحَكِّمَة عن عليّ، واختاروا لهم أميراً من الأزدي وهو عبد الله بن وهب الراسب أطلقوا على أنفسهم: المؤمنين - جماعة المؤمنين - الجماعة المؤمنة.

لقد أطلق عليهم خصومهم الفكريون والسياسيون اسم "الخوارج" لخروجهم في رأي خصومهم- على أئمة الحق والعدل، وثوراتهم المتعددة. ولما شاع هذا الاسم، قبلوا به ولكنهم فسروه على أنه: خروج على أئمة الجور والفسق والضعف" وأن خروجهم إنما هو جهاد في سبيل الله. كما يسمون أهل النهروان: وهو اسم إحدى المواقع التي خاضوها في ثوراتهم، إضافة إلى ذلك نجد من أسمائهم تسمية الحرورية أو الحروريين، انتساباً لـ حروراء" وهو المكان الذي اجتمعوا فيه بعد خروجهم على علي. زيادة على تسمية المُحَكِّمَة: لأنهم رفضوا حكم عمرو والأشعري، وقالوا "لا حكم إلا لله". تسمية الشراة: سماوا أنفسهم الشراة، كمن باعوا أرواحهم في الدنيا واشتروا النعيم في الآخرة، والمفرد "شار" يقول أحمد جلي عن تفرق الخوارج: "تفرقت الخوارج إلى عدة فرق بلغ بها بعض كتاب الفرق العشرين، ومما يلاحظ أن الخلاف بين هذه الفرق لم يكن في أمور خطيرة تؤدي إلى الانشقاق وتكوين فرقة مستقلة، بل إن معظم نزاعاتهم كانت تدور في كثير من الأحيان حول أمور فرعية..".

-ثالثاً- المرجئة: المرجئة لغة: من الإرجاء: وهو التأخير والإمهال. إن المرجئة -أو فكرة الإرجاء- ظهرت في آخر القرن الأول الهجري، في الكوفة، وأول من تكلم في ذلك هو حماد بن أبي سليمان. والمرجئة: اسم فاعل من الإرجاء، وهو التأخير، تقول أرجأت كذا: أخرته، ومنه قوله تعالى: قالوا أرجه أي أخره. وفي الاصطلاح كانت المرجئة في آخر القرن الأول تطلق على فئتين، كما قال الإمام ابن عيينة:1- قوم أرجأوا أمر علي وعثمان فقد مضى أولئك.2 - فأما المرجئة اليوم فهم يقولون: الإيمان قول بلا عمل. واستقر المعنى الاصطلاحي للمرجئة عند السلف على المعنى الثاني "إرجاء الفقهاء"، وهو القول بأن: الإيمان هو التصديق أو التصديق والقول، أو الإيمان قول بلا عمل، "أي إخراج الأعمال من مسمى الإيمان"، وعليه فإن: من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان من قال بهذه الأمور أو بعضها فهو مرجئ. ثم أطلق الإرجاء على أصناف أخرى كالجهمية القائلين بأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكرامية القائلين بأن الإيمان هو قول اللسان فقط.

خلاصة القول أن المرجئة هم فرقة إسلامية، خالفوا رأي الخوارج وكذلك أهل السنة في مرتكب الكبيرة وغيرها من الأمور العقديّة، وقالوا بأن كل من آمن بوحداية الله لا يمكن الحكم عليه بالكفر، لأن الحكم

عليه موكول إلى الله تعالى وحده يوك القيامة مهما كانت الذنوب التي اقترفها. وهم يستندون في اعتقادهم إلى قوله تعالى: "وَأَخْرُورَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ". والعقيدة الأساسية عندهم عدم تكفير أي إنسان، أيا كان، ما دام قد اعتنق الإسلام ونطق بالشهادتين، مهما ارتكب من المعاصي، تاركين الفصل في أمره إلى الله تعالى وحده، لذلك كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وقد نشأ هذا المذهب في أعقاب الخلاف السياسي الذي نشب بعد مقتل عثمان بن عفان و علي بن أبي طالب ، وعنه نشأ الاختلاف في مرتكب الكبيرة فالخوارج يقولون بكفره والمرجئة يقولون برد أمره إلى الله تعالى إذا كان مؤمناً، وعلى هذا لا يمكن الحكم على أحد من المسلمين بالكفر مهما عظم ذنبه، لأن الذنب مهما عظم لا يمكن أن يذهب بالإيمان، والأمر يرجأ إلى يوم القيامة وإلى الله مرجعه. ويذهب الخوارج، خلافاً للمرجئة، إلى أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار. في حين وقف أكثر الفقهاء من أهل السنة والمحدثين موقفاً وسطاً، فرأوا أن قول المرجئة بعفو الله عن المعاصي قد يطمع الفساق، فقررروا أن مرتكب الذنب يعذب بمقدار ما أذنب ولا يخلد في النار، وقد يعفو الله عنه. يذكر العلماء أن الحسن بن محمد بن الحنفية هو أول من ذكر الإرجاء في المدينة بخصوص علي و عثمان وطلحة والزبير، حينما خاض الناس فيهم وهو ساكت ثم قال: قد سمعت مقالتيكم ولم أر شيئاً أمثل من أن يرجأ علي و عثمان وطلحة والزبير، فلا يتولوا ولا يتبرأ منهم. ولكنه ندم بعد ذلك على هذا الكلام وتمنى أنه مات قبل أن يقوله، فصار كلامه بعد ذلك طريفاً لنشأة القول بالإرجاء، وقد بلغ أباه محمد بن الحنفية كلام الحسن فضربه بعضاً فشجه، وقال: لا تتولى أباك علياً؟ ولم يلتفت الذين تبناوا القول بالإرجاء إلى ندم الحسن بعد ذلك، فإن كتابه عن الإرجاء انتشر بين الناس وصادف هوى في نفوس كثيرة فاعتنقوه. من كبار المرجئة ومشاهيرهم: الجهم بن صفوان، وأبو الحسين الصالحى، ويونس السمري، وأبو ثوبان، والحسين بن محمد النجار، وغيلان، ومحمد بن شبيب، وأبو معاذ التومنى، وبشر المريسي، ومحمد بن كرام، ومقاتل بن سليمان المشبه لله عز وجل بخلقه، ومثله الجواربي وهما من غلاة المشبهة.

-رابعاً- المعتزلة: فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري (80هـ- 131هـ) في البصرة في أواخر العصر الأموي وقد ازدهرت في العصر العباسي. ولقد غلبت على المعتزلة النزعة العقلية، فاعتمدوا على العقل في تأسيس عقائدهم وقدموه على النقل، وقالوا بأنّ العقل والفطرة السليمة قادران على تمييز الحلال من الحرام بشكل تلقائي. من أشهر المعتزلة نجد الزمخشري والجاحظ، والخليفة العباسي المأمون والقاضي عبد الجبار. كما كان تأكيد المعتزلة على التوحيد وعلى العدل الاجتماعي أعطاهم أهمية كبرى لدى الناس في عصر كثر فيه المظالم الاجتماعية وكثر فيه القول بتشبيهه وتجسيم الذات الالهية.

اختلف المؤرخون في أسباب ظهور مذهب المعتزلة، واتجهت رؤية العلماء إلى: سبب ديني، فالاعتزال حدث بسبب الاختلاف في بعض الأحكام الدينية كالحكم على مرتكب الكبيرة. ويعتقد العلماء المؤيدون لهذه أن سبب التسمية يتمثل – وفقاً للرواية الشائعة – في اعتزال واصل بن عطاء عن شيخه الحسن البصري في مجلسه العلمي في الحكم على مرتكب الكبيرة، وكان الحكم أنه ليس بكافر. وتقول الرواية أن واصل بن عطاء لم ترقه هذه العبارة وقال هو في "منزلة بين منزلتين"، أي لا مؤمن ولا كافر. وبسبب هذه الإجابة اعتزل مجلس الحسن البصري وكوّن لنفسه حلقة دراسية وفق ما يفهم ويقال حين ذلك أن الحسن البصري أطلق عبارة "اعتزلنا واصل". هناك أيضاً سبب سياسي، أو لنقل ظرف حضاري أو تاريخي لأن الإسلام عند نهاية القرن الأول كان قد توسع ودخلت أمم عديدة وشعوب كثيرة في الإسلام ودخلت معها ثقافات مختلفة ودخلت الفلسفة ولم يعد المنهج النصي التقليدي النقلي يفي حاجات المسلمين العقلية في جدالهم. والمنهج الذي يصلح لذلك هو المنهج الطبيعي العقلي والذي سيصبح أهم المذاهب الكلامية من الناحية الخالصة فهو أكثر المذاهب إغراقاً وتعلقاً بالمذهب العقلاني.

يقوم الفكر الاعتزالي على خمسة مبادئ (أصول المعتزلة) ينطلق منها في التفكير تعرف بالأصول الخمسة فمن اعتقدها جميعا كان معتزليا. أما أول هذه الأصول فهو التوحيد، الذي يعنون به إثبات وحدانية الله ونفي المثل عنه، وقالوا أن صفاته هي عين ذاته فهو عالم بذاته قادر بذاته... لا بصفات زائدة عن الذات، وقد درج مخالفوهم من المغرضين على تفسير ذلك بأنهم ينفون الصفات عن الله. الأصل الثاني هو العدل، ويقصدون به قياس أحكام الله على ما يقتضيه العقل والحكمة، وبناء على ذلك نفوا أمورا وأوجبوا أخرى، فنفوا أن يكون الله خالقا لأفعال عباده، وقالوا: إن العباد هم الخالقون لأفعال أنفسهم إن خيرا وإن شرا، قال أبو محمد بن حزم: "قالت المعتزلة: بأسرها حاشا ضرار بن عبد الله الغطفاني الكوفي ومن وافقه كحفص الفرد وكثوم وأصحابه إن جميع أفعال العباد من حركاتهم وسكونهم في أقوالهم وأفعالهم وعقودهم لم يخلقها الله عز وجل". وأوجبوا على الخالق الله فعل الأصلح لعباده، قال الشهرستاني: "اتفقوا - أي المعتزلة - على أن الله لا يفعل إلا الصالح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد وأما الأصلح واللفظ ففي وجوبه عندهم خلاف وسموا هذا النمط عدلا"، وقالوا أيضا بأن العقل مستقل بالتحسين والتفبيح، فما حسنه العقل كان حسنا، وما قبحه كان قبيحا، وأوجبوا الثواب على فعل ما استحسنة العقل، والعقاب على فعل ما استقبحه. أما ثالث الأصول فهو المنزلة بين المنزلتين، الذي يوضح حكم الفاسق في الدنيا عند المعتزلة، وهي المسألة التي اختلف فيها واصل بن عطاء مع الحسن البصري، إذ يعتقد المعتزلة أن الفاسق في الدنيا لا يسمى مؤمنا بوجه من الوجوه، ولا يسمى كافرا بل هو في منزلة بين هاتين المنزلتين، فإن تاب رجع إلى إيمانه، وإن مات مصرا على فسقه كان من المخلدين في عذاب جهنم. زيادة على ما سبق هناك الوعد والوعيد، والمراد به الثواب والعقاب، فهو إنفاذ الوعيد في الآخرة على أصحاب الكبائر وأن الله لا يقبل فيهم شفاعة، ولا يخرج أحدا منهم من النار، فهم كفار خارجون عن الملة مخلدون في نار جهنم، قال الشهرستاني: "اتفقوا - أي المعتزلة - على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض. وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار وسموا هذا النمط وعدا ووعيدا". أما الأصل الأخير فهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الأصل يوضح موقف المعتزلة من أصحاب الكبائر سواء أكانوا حكاما أم محكومين، قال الإمام الأشعري في المقالات: "وأجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك" فهم يرون قتال أئمة الجور لمجرد فسقهم، ووجوب الخروج عليهم عند القدرة على ذلك وغلبة الظن بحصول الغلبة وإزالة المنكر.

وهناك عقائد أخرى للمعتزلة منها ما هو محل اتفاق بينهم، ومنها ما اختلفوا فيه، فمن تلك الأفكار: نفيهم رؤية الله عز وجل، حيث أجمعت المعتزلة على أن الله لا يرى بالأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة، قالوا لأن في إثبات الرؤية إثبات الجهة لله والجسم إذ لا يقع البصر إلا على الألوان وهو منزله عن الجهة والمكان والجسم، وتأولوا قول القرآن: "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة"، أي منتظرة. قولهم بأن القرآن مخلوق، وقالوا إن الله كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة. نفيهم علو الله، وتأولوا الاستواء في قول القرآن: "الرحمن على العرش استوى بالاستيلاء. وقد وافقوا بذلك الأشاعرة وخالفوا أهل الحديث الذين يثبتون علو المكناني لله جل في علاه. نفيهم شفاعة النبي لأهل الكبائر من أمته. قال الإمام الأشعري في المقالات: "واختلفوا في شفاعة رسول الله هل هي لأهل الكبائر فأنكرت المعتزلة ذلك وقالت بإبطاله". نفيهم كرامات الأولياء، قالوا لو ثبتت كرامات الأولياء لاشتبه الولي بالنبي. ومن أبرز مفكري المعتزلة منذ تأسيسها على يد واصل بن عطاء نجد أبو الهذيل حمدان بن الهذيل العلاف (135-226 هـ)، إبراهيم بن يسار بن هاني النظام (توفي سنة 231 هـ)، بشر بن المعتمر (توفي سنة 226 هـ)، معمر بن عباد السلمي (توفي سنة 220 هـ)، عيسى بن صبيح المكني بأبي موسى الملقب بالمردار (توفي سنة 226 هـ)، ثمامة بن أشرس النميري (توفي سنة 213 هـ)، أبو الحسين بن أبي عمر الخياط (توفي سنة 300 هـ).. الخ.

-خامسا- الأشاعرة: الأشعرية نسبة لأبي الحسن الأشعري، هي مدرسة إسلامية سنية اتبع منهاجها في العقيدة عدد كبير من فقهاء أهل السنة والحديث، ومن بينهم البيهقي و النووي و الغزالي و العز بن عبد السلام و السيوطي و ابن عساكر و ابن حجر العسقلاني و القرطبي و السبكي. يعتبر الأشاعرة بالإضافة إلى الماتريدية، المكونان الرئيسيان لأهل السنة والجماعة إلى جانب فضلاء الحنابلة، وقد قال في ذلك العلامة المواهبي الحنبلي: "طوائف أهل السنة ثلاثة: أشاعرة، و حنابلة وماتريدية، بدليل عطف العلماء الحنابلة على الأشاعرة في كثير من الكتب الكلامية وجميع كتب الحنابلة.

و من المعلوم أن أبا الحسن الأشعري نشأ منذ شبابه على مذهب الاعتزال إلى غاية 300هـ، ما يعني أنه بلغ في هذا التاريخ 40 سنة، ومن ثمة يكون قد كوّن تصورا معمقا عن المعتزلة، وبعد المناقشة المشهورة بينه وبين أستاذه "الجبائي" حول حكم الزاهد والكافر والطفل الصغير بعد الموت وبعد توقف الأستاذ عن الإجابة واتهام التلميذ - الأشعري - بالجنون... تخلى " أبو الحسن الأشعري" عن فرقة المعتزلة وأسس فرقة يدعي فيها أنه يدافع عن عقيدة السلف. لقد برز هذا المنهج على يد أبي الحسن الأشعري الذي واجه المعتزلة وانتصر لآراء أهل السنة وكان إماما لمدرسة تستمد اجتهادها من المصادر التي أقرها علماء السنة فيما يخص صفات الخالق ومسائل القضاء والقدر. وبهذا مثل ظهور الأشاعرة نقطة تحول في تاريخ أهل السنة والجماعة التي تدعت بنيتها العقيدة بالأساليب الكلامية كالمنطق والقياس، فأثبت أبو الحسن الأشعري بهذا أن تغيير المقدمات المنطقية مع استخدام نفس الأدوات التحليلية المعرفية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة. إلى جانب نصوص الكتاب والسنة، فإن الأشاعرة استخدموا العقل في عدد من الحالات في توضيح بعض مسائل العقيدة، وهناك حالات استخدم فيها عدد من علماء الأشاعرة التأويل لشرح بعض ألفاظ القرآن الموهمة للتشبيه، وهذا ما يرفضه بعض أهل الحديث وكل السلفيين وينتقدونهم عليه. إن السمة الرئيسية للأشعرية هي إخضاعهم العقل للنقل، فالاستدلال عندهم يكون بالأدلة النقلية (نصوص الكتاب والسنة) وبالأدلة العقلية على وجه التعاضد فالأدلة النقلية والعقلية عندهم يؤيد كل منهما الآخر، فهم يرون أن النقل الثابت الصريح والعقل الصحيح لا يتعارضان.

ومن أبرز مفكري الأشاعرة أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة 403هـ، الشريف الجرجاني المتوفى سنة 816هـ، وكذا الإمام الجويني (الأب)، وهو أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين المتوفى سنة 438هـ، وكذلك ابنه إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف المتوفى سنة 47هـ والجويني نسبة إلى بلدة في فارس تسمى "جوين" وقد سمي إمام الحرمين، لأنه مكث بمكة أربع سنوات ثم عرج على المدينة المنورة وكان يدرس فيهما ويناظر. ومن أولئك أيضا: الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي الملقب حجة الإسلام، توفي سنة 505 هـ و هو ينسب إلى طوس. ومنهم: أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم الشهرستاني ولد سنة 467 هـ وتوفي سنة 548 هـ، والفخر الرازي، المتوفى سنة (606هـ)، والأمدى، المتوفى سنة (682هـ).

-سادسا- الكرامية: هي فرقة كلامية تنتسب إلى الإسلام، نسبة إلى مؤسسها وصاحبها الأول محمد بن كرام السجستاني، وهي إحدى فرق المرجئة التي ظهرت في النصف الأول من القرن الثالث الهجري. وتأتي أهمية الكرامية في الصدارة الأولى من مدارس علم الكلام لأن هذه المدرسة لم تسير على النمط التقليدي الذي لجأت إليه المدارس الأخرى من تأويل للنصوص الدينية بل قامت بتجسيم وتشبيه الذات الإلهية بغيرها من الموجودات. وهذه المدرسة ليست مدرسة دينية فقط وإنما مدرسة فلسفية أيضاً لأن الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة فكرة فلسفية، فالذي يميز المتكلم عن الفيلسوف هو أن الفيلسوف لا يشبه الذات الإلهية بالموجودات فحسب بل يؤمن ويعتقد أن الذات جسم بالفعل، بينما يذهب بعض المتكلمين إلى أن الله يمكن أن يكون مشابهاً للأجسام، لكنه ليس جسماً بالفعل أما الفيلسوف المجسم فيرى أن الله ليس شبيهاً بالأجسام وإنما هو جسم. ولذلك كانت فكرة التشبيه فكرة دينية، أما فكرة التجسيم فهي فكرة فلسفية. ففكرة التشبيه ترتبط بالدين المنزل، أما التجسيم فليس مرتبطاً بالدين وإنما هو موجود قبل الديانات السماوية المنزلة. وعلى هذا ففرقة الكرامية تعد من المدارس الفلسفية المجسمة لأنها آمنت بجسمية الله.

على أن مرحلة التجسيم التي انتهت إليها هذه المدرسة لم تصل إليها بين يوم وليلة، بل هناك ثقافات متباينة أدت إلى ذلك، وهناك من جهة أخرى بعض النصوص الدينية التي سهلت مهمة هذه المدرسة بالقول بالتجسيم(فيصل بدير عون، علم الكلام ومدارسه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 156).

-سابعاً- الكلابية: نشأت الكلابية على يد عبد الله بن سعيد بن كلاب الذي عاش في زمن شهد سطوة المعتزلة وتسلطهم واستمالتهم للخلفاء، وبلغ ذلك ذروته في عهد الخليفة المأمون بن هارون الرشيد، واستمر في عهد المعتصم والواثق إلى أن رفع الله هذا البلاء في زمن المتوكل. وقد وقعت مناظرات ومساجلات بين ابن كلاب وبين المعتزلة والجهمية، وأراد ابن كلاب نصره عقيدة السلف الصالح بالطرق والبراهين العقلية والأصولية؛ حتى عده كثير من المؤرخين للفرق من متكلمة أهل السنة والجماعة. وقال الشهرستاني: حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العباس القلانسي، والحارث بن أسد المحاسبي، وهؤلاء كانوا من جملة السلف، إلا أنهم باشرُوا علم الكلام، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية). وهذان المذكوران - المحاسبي والقلانسي- وغيرهما، هم من تلامذته الذين نشرُوا مذهبه، إلى أن تلقف هذا المذهب في القرن الرابع الهجري كل من أبي منصور الماتريدي المتوفى سنة(333 للهجرة)، وأبي الحسن الأشعري المتوفى سنة(330 للهجرة) فنشروا أقوال ابن كلاب، وأشاعها، وهكذا تطور المذهب الكلابي على أيدي هؤلاء ومن جاء بعدهم من الماتريدي والأشعري.

المحاضرة الرابعة: الإيمان ومرتكب الكبيرة في الفكر الكلامي

المقدمة: إن المشاكل السياسية التي عرفها المسلمون حول مسألة الإمامة و التي كان من نتائجها مقتل عثمان (الفتنة الكبرى) ومقتل علي وخروج الخوارج وظهور المرجئة وغيرها من الفرق الأخرى التي كان ظهورها لأسباب سياسية فإنعكس هذا الأمر على العقائد وخصوصاً في مسألة مقترف الكبيرة و حد الكافر وهو أمر تكاد تذكره جميع كتب الفرق الإسلامية، بل ثمة احتمال إن بدء تكون المعتزلة السياسي كان في هذا العصر. لقد تركزت المناقشات في البداية حول الخلافة، لكنها اتخذت منحى عقائدياً حينما أصبحت كل فرقة تكفر الأخرى و تعتبرها على ضلال، فقد استوجب الكفر عند الخوارج كل من قُبل بالتحكيم، ومنهم عليّ الذي لم يقاتل الفئة الباغية حسبهم، وهذا الانحراف الفكري قد تسبب في إراقة دماء كثير من المسلمين. لقد كان المقصود هو مواجهة الخصوم السياسيين من الأمويين والشيعة، وبالتالي صاغوا مسألتهم على النحو الآتي: هل من يتبع علياً ويؤيده كافر أو مؤمن، وكذلك في حق من يتبع معاوية. فهؤلاء عندهم كلهم كفارٌ لأنهم مرتكبوا كبيرة، وبالتالي: هل من يرتكب الكبيرة بشكل عام مؤمن أو كافر؟ وهكذا برزت مسألة مرتكب الكبيرة كمسألة كلامية. ولا يمكن الإجابة عن ذلك إلا بتحديد مصطلح الإيمان، وما الذي يجعل الإنسان مرتكباً للكبيرة. وهنا نقول ما الإيمان؟ هل يدخل فيه العمل؟ و إذا كان الأمر كذلك ما حكم مرتكب الكبيرة حسب المتكلمين؟

-أولاً- موقف الخوارج: إن الإيمان عند الخوارج هو "المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح"، وهو أمر متفق عليه بينهم وبين أهل السنة إلا أن الخوارج يرون أن الإيمان مركب من هذه المقومات الثلاثة، إن أخل المكلف بواحد منها سقط إيمانه كلية، فهو قدر مشترك كلي، لا يزيد ولا ينقص، فالإيمان عندهم ثابت لا يزيد ولا ينقص، فهو لا يتبعض، فوقع الخلاف في صاحب الكبيرة. وهنا نعرف مع من يكون الحق في مسألة صاحب الكبيرة، وهو من زنى أو سرق أو ارتكب كبيرة، فقالت الخوارج: هذا يكفر، لأن الإيمان عندنا جميع الطاعات، وهو قدر كلي مشترك، وحقيقة واحدة مشتركة كلية، فليست مركبة، وإنما هي واحدة، فمن زنى ومن سرق، فقد فقدَ هذه الحقيقة تماماً، إذاً هو

كافر خارج من الملة. يذكر أبو الحسن الأشعري إجماع الخوارج على أن كل كبيرة كفر، إلا "النجادات" فإنها لا تقول ذلك، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً (الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج1، ص: 168). وهذا الموقف المتشدد من الخوارج اتجاه أصحاب الذنوب، هو نتيجة لاعتبارين: الأول: هو موقفهم المتشدد والمتطرف في الدين، فقد كانوا أهل عبادة وتقوى، وتمسكوا بظواهر النصوص، ولم يقبلوا التهاون أو التفريط في حد من حدود الله، والثاني: هو جعلهم العمل من الإيمان وركن من أركانه الأساسية، فالإيمان عقد، والعمل أحد أركان هذا العقد، ومن أخل بأحد شروط العقد، سقط العقد كله، وخرج من الإيمان إلى الكفر، وتعويل الخوارج على العمل، لأنهم أهل سلوك عملي، وليس الدين عندهم مجرد اعتقاد نظري، بل لا بد من مطابقة السلوك لهذا الاعتقاد، وهم قد جعلوا الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان، وهم موافقون بذلك لرأي المعتزلة ولرأي معظم الفقهاء والمحدثين، لكنهم يؤكدون أهمية العمل، ويقولون بخروج صاحب الكبيرة من الإيمان، وخلوده في النار. وموقف الخوارج من صاحب الكبيرة وخلوده في النار يوافق رأي المعتزلة، وإن افتترقت عنهم المعتزلة في القول بأنه لا يعذب عذاب الكافرين والتوقف عن تسميته، ويخالفون رأي أهل السنة في جواز العفو عن مرتكب الكبيرة وعدم خلوده في النار. (علي عبد الفتاح المغربي، الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة، ص: 176-177). مناقشة: يمكن الرد على موقفهم بما يلي: القول بأن الإيمان كل لا يتبعض قول باطل، لأنه يخالف قول الرسول: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان".

-ثانيا- موقف المرجئة: سميت بهذه التسمية لأن المؤسسين لها يرجئون أي يؤخرون العمل على النية في الرتبة والاعتقاد، فالارجاء هو التأجيل والتأخير. وقد تكون هذه التسمية راجعة لأنهم يعتقدون أنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقالوا: أن الله قد أرجأ تعذيبهم عن المعاصي أي أخره عنهم، كذلك يذكرون أن الإيمان قول بلا عمل، لأنهم يقدمون القول ويؤخرون العمل. لقد أصرت المرجئة في موقفها من مرتكب الكبيرة على أن هؤلاء العصاة مؤمنون، فالعمل ليس جزءاً من الإيمان. تكاد فرق المرجئة تتفق في أصولها على مسائل هامة كتعريف الإيمان بأنه التصديق أو المعرفة بالقلب أو الإقرار. وأن العمل ليس داخلياً في حقيقة الإيمان، ولا هو جزء منه، مع أنهم لا يغفلون منزلة العمل من الإيمان تماماً إلا عند الجهم ومن تبعه في غلوه. وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأن التصديق بالشئ والجزم به لا يدخله زيادة ولا نقصان. وأن أصحاب المعاصي مؤمنون كاملو الإيمان بكمال تصديقهم وأنهم حتماً لا يدخلون النار في الآخرة. لقد قالوا: إنا نظرنا في الأدلة -من كتاب الله ومن سنة رسوله- فوجدنا أن الزاني أو شارب الخمر أو العاصي لم يحكم عليه بحد الردة كالذي كفر بالله وبرسوله. إذاً: هذا مجرد معاصي، والإيمان عند المرجئة هو حقيقة واحدة مشتركة وليس حقيقة مركبة، أي: شيء واحد لا يزيد ولا ينقص. فقالوا: إذاً: ما دام الشارع فعل ذلك، -لم يحكم على صاحب الكبيرة بحد الردة- فمرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، وقالوا: إنه كامل الإيمان لأن الإيمان عندهم شيء واحد أصلاً لا يزيد ولا ينقص، إذاً الإيمان كله متحقق لدى صاحب الكبيرة، والخوارج يقولون: الإيمان كله منفى عن صاحب الكبيرة. فكان هذا الغلو وهذا السخف من هاتين الفرقتين. مناقشة: لقد فسر البعض موقفهم بالمبالاة والدفاع عن السلطة الأموية القائمة، رغم عدم ثبوت الدليل على ذلك، كما فسره البعض الآخر على أنه تطرف في مقابل رأيي كل من الخوارج والمعتزلة المتشددتين مع المذنبين، وهو ما يجعل موقفهم أكثر تساهلاً وبذلك فهو دعوة مبطنة للمعصية. كما يمكن الرد عليهم بالحكمة المأثورة العبرة بالأفعال لا بالأقوال.

-ثالثا- موقف الأشاعرة: لقد حاولت الأشعرية تحديد العلاقة بين فعل القلب وفعل الجوارح من خلال الإيمان، وقد أحكم بيان تلك العلاقة الإمام الأشعري بقوله: "الإيمان هو التصديق بالقلب وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدق بالقلب، أي أقر بوحدانية الله تعالى واعترف بالرسالة تصديقاً لهم فيما جاؤوا به من عند الله تعالى بالقلب، صح إيمانه". فحسب رائد الأشاعرة الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان، وحتى إذا ما ارتكب المسلم معصية فإنها لا تجعله كافراً بل إنه يظل مؤمناً مخطئاً. ويميز الأشعري بين خروج الإنسان من الكفر وبين أن يكون مؤمناً، فحسبه من اعتقد بالحق فليس كافراً لأن الاعتقاد في الحق وفي النبوة مخالف للكفر.

-رابعاً- موقف المعتزلة: لقد حاولت المعتزلة التوفيق بين الطرحين الخارجي الذي يكفر العاصي و الأشعري الذي يبقيه في دائرة الإيمان، وقالت بموقف يتوسطهما. يرى المعتزلة أن الكبائر تزيل الإيمان، لكنها لا تدخل في الكفر، وهذا ما يسمى بالمنزلة بين المنزلتين، إذ قالوا: لا نقول إنه كافر، ولا نقول إنه مؤمن، ولكن هو في منزلة بين المنزلتين، لكنه أيضاً ليس بمؤمن، ولا يطلق عليه اسم الإيمان. وهم ينطلقون في حكمهم من القول بأن الأعمال جزء من الإيمان، مستندين إلى قوله: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...". فموقفهم من مرتكب الكبيرة كان هو حكم الفاسق في الدنيا ليس بمؤمن ولا بكافر. فيظل على هذا الحال فإن تاب أصبح مؤمناً وإن لم يتب حتى موته يخلد في النار. ينسب إلى الرواقيين التمييز بين قيمة الخير وقيمة الشر ويقولون هناك أشياء خيره وأشياء شريرة وأشياء بين البيتين. وهذه هي فكرة المعتزلة بالقول بمنزلة بين منزلتين إذ تأثروا بالرواقيين وقد تشكل الاعتزال كمذهب في القرن الثاني. والسبب فيه أنه دخل رجل على الحسن البصري فقال يا امام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة وهم وعبيدة الخوارج وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهم مرجئة الأمة فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً. فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء أنا لا أقول ان صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرر ما اجاب على جماعة من اصحاب الحسن فقال الحسن اعتزل عنا واصل فسمى هو واصحابه معتزله. ووجه تقريره انه قال ان الايمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمناً وهو اسم مدح والفاسيق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح فلا يسمى مؤمناً وليس هو بكافر مطلقاً أيضاً لان الشهادة وسائر اعمال الخير موجودة فيه لا وجه لانكارها لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من اهل النار خالد فيها إذ ليس في الاخرة الا فريقان فريق في الجنة وفريق في السعير لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار. أما بالنسبة لزيادة الإيمان ونقصانه فتقول به المعتزلة، لكن بمفهوم آخر، حيث أنه يزيد وينقص من حيث التكليف، فالناس متفاوتون من حيث التكليف، فالفقر مثلاً يسقط عنه تكليف الزكاة، وبالتالي فالغني أكمل إيماناً بالنظر إلى زيادة التكليف في حقه على الفقير.

-خامساً- موقف الكرامية: لقد زعمت الكرامية أن الإيمان "هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب، فمن نطق بلسانه ولم يعترف بقلبه فهو مؤمن، وزعموا أن المؤمنين كانوا مؤمنين بالحقيقية" (قائد الثلاث والسبعين فرقة- لأبي محمد اليميني: (275/1)). وتذهب الكرامية إلى القول بفطرية الإيمان، فالإيمان ليس صفة أو خاصية يكتسبها المرء من خلال خبرته اليومية، من خلال اعتماده على الحس والعقل. فالكرامية ترى أن الإيمان موجود في النفس الإنسانية قبل أن يخرج المرء إلى حيز الوجود الخارجي. ولقد بث الله

سبحانه هذا الإيمان في كل نفس إنسانية، فالسعي نحو الله والشوق إليه ومحاولة الإتصال به، دليل قاطع على أن الإيمان به سبحانه مغروز في جبلة المرء، ولو لم يكن الأمر كذلك لما عرف الناس ربهم. لقد ذهبت الكرامية إلى قولها ذلك بناء على تفسيرها لقول الله سبحانه حينما جمع ذرية آدم من الأزل قائلاً لهم (ألست بربكم، قالوا: بلى) إن هذا الاقرار القاطع بربوبية الله ووحدانيته سبحانه في عالم الذر هو أعلى درجات الإيمان والتصديق به عند الكرامية. وما دام الإيمان هكذا مركزاً في النفس الإنسانية، فإنه سيظل باقياً خالداً، ما بقيت هذه النفوس، ولهذا ترى الكرامية أن المرء حينما يقول "لا إله إلا الله" فإن قوله هذا ليس قولاً جديداً بكرةً إن صح التعبير وإنما هو تكرار وتأكيد لما سبق أن أقره المرء وأكدوه وهو في عالم الذر. لاحظ هنا التشابه الكبير بين عملية التذكر عند أفلاطون وبين ما يقوله ابن كرام. ولاحظ أيضاً كيف أن الحب الخاص بالله وفرطيته وكيف أنه مغروز في النفس .. يمكن أن يكون هناك تشابه بين هذا وبين فكرة العشق الأرسطية. ومعنى هذا أن تكرار الشهادة عن الكرامية ليس له شأن يذكر لأنه من قبيل تحصيل الحاصل، إذ لا يفعل المرء بقوله هذا أكثر مما فعله في حياة الذر الأولى، تلك الحياة التي أمنت فيها الأرواح بوحدانية الله قبل أن تهبط إلى الأبدان. وعلى ذلك فقد فصلت الكرامية بين الإيمان وبين العمل لأن الإيمان عندهم ثابت لا يزيد ولا ينقص، أما العمل فإنه بخلاف ذلك. يقول سيف الدين الأمدي في هذا الصدد على لسانهم: إن الإيمان باق في جميع الخلائق على السوية سوى المرتدين (سيف الدين الأمدي، أبحار الأفكار في أصول الدين، ص: 1044). وخطورة هذه الفكرة تكمن في أن الكرامية قد سوت بضربة واحدة بين الذين يعملون والذين لا يعملون، بين المجاهدين وغير المجاهدين. لقد ذهبوا إلى أن المنافقين في عهد الرسول كانوا مؤمنين، وأن إيمانهم لا يقل عن إيمان جبريل وميكائيل وغيرهما من ملائكة! (راجع: التجسيم عند المتكلمين، ص: 299، وانظر تفصيل قولهم في إيمان الأطفال في نفس الكتاب، ص: 306-307). لم تهتم الكرامية إذا بشهادة التوحيد الصادرة عن المؤمنين لأنها أشبه بحكم تقرير يعبّر عن ما هو حادث بالفعل. ولكن اهتمام الكرامية كان متعلقاً بشهادة المرتدين. أولئك الذين جحدوا في حياتهم الدنيا ما سبق أن أقرّوا وصدقوا به في عالم الذر، فهؤلاء عند الكرامية هم الكفار. هؤلاء ينبغي أن يعودوا إلى إيمانهم الأول وأن يقرّوا بالوحدانية، وهنا يكون لقولهم "لا إله إلا الله" معنى جديداً إذ أنه يمثل من ثم إيماناً بعد كفر. يقول عبد القاهر البغدادي في هذا الصدد: "ثم أن الكرامية خاضوا في باب الإيمان، فزعموا أنه اقرار فرد على الابتداء، وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتدين إذا أقر به بعد رده. وزعموا أيضاً أنه هو الاقرار السابق في الذر الأول في طلب النبي عليه السلام، وهو قولهم: بلى. وزعموا أيضاً أن المقر بالشهادتين مؤمن حقاً، وإن اعتقد الكفر بالرسالة. وزعموا أيضاً أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آيات كثيرة كانوا مؤمنين حقاً، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة. وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالف أهل السنة: أن عذابهم في الآخرة غير مؤبد" (عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص: 223).

المحاضرة الخامسة: مشكلة الجبر والاختيار

المقدمة: تعتبر قضية حرية الإنسان من القضايا الهامة التي انشغل بها الفكر الديني والفلسفي على مدار التاريخ الإنساني، ولقد احتلت هذه القضية مكانتها البارزة في تاريخ علم الكلام في ثقافتنا الإسلامية، وإذا كان علم الكلام هو العلم الذي يقدم قراءات مختلفة للعقيدة الإسلامية، فلا يمكن لنا أن ننطلق في عرض وجهات نظر علم الكلام في القضية دون الإشارة إلى عرض موقف القرآن الكريم منها. لقد أثارت بعض الآيات المتشابهة جدلاً بين المتكلمين، إذ أن بعضها يوحي بأن الإنسان مجبر، وبعضها الآخر يفهم منه أنه حر، و آيات آخر يفهم منها الأمرين معاً، لذلك يمكن طرح هذه التساؤلات: ما هي حدود قدرة الإنسان في مقابل قدرة الله؟ وما هي علاقة عقيدة القضاء والقدر بالفعل الإنساني؟ هل الإنسان حر في

أفعاله ومختار لها أم أنه مجبر عليها لا إرادة و لا اختيار له فيها؟ أو بتعبير آخر هل الإنسان مخير أم مسير حسب علماء الكلام؟

1 - نفاة الحرية (القائلين بالجبر): لقد تبنى عدد من الأعلام القول بأن الإنسان مسير في كل أفعاله، وأنه مجبور لا استطاعة له على الفعل مثل الجعد بن درهم ت(124هـ)، وسعيد بن جبير ت(95هـ)، وجهم بن صفوان ت(128هـ) وإليه تنسب الجهمية، والعديد من الشخصيات الأخرى، والملاحظ أن معظم هذه الشخصيات إن لم نقل كلها هم بالأساس من موالى، وتعرض كتب العقائد لأراء أعلام المذهب الجبري في علم العقائد، ومعظم هذه الآراء تتعرض لأراء جهم بن صفوان، وليس لأستاذه الجعد بن درهم. * وفي قضية الحرية الإنسانية قالت الجهمية "أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز" (الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص279) ويرون "أن العبد ليس بقادر البتة" (فخر الدين الرازي، اعتقاد فرق المسلمين والمشركون، ص68)، ويبدو الإنسان لديهم فيما يتعلق بقدرته على الفعل والاختيار كممثل الريشة المعلقة في الهواء تميلها الرياح حيث شاءت دون أن يكون لها تأثير، فالإنسان مجرد ريشة في يد القدرة الإلهية تسيرها كيفما شاءت. * ويقول البغدادي(429هـ) عن الجهمية "هؤلاء أتباع جهم بن صفوان الترمذي الذي قال بالإجبار، والاضطرار إلى الأعمال، ونفي الاستطاعات كلها، وقد زعم أن الناس إنما يضاف إليهم الأفعال على المجاز، وكما نقول تحركت الشجرة، ودارت الرحي، وزالت الشمس، من غير أن يكون لهذه الأشياء استطاعة على الفعل" (عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص128). * ويعرض الشهرستاني (548 هـ) رؤية جهم بن صفوان ويذكر أن جهماً يرى أن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله - تعالى- الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً، كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس وغربت، وغيمت السماء وأمطرت، واهتزت الأرض وأنبئت إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر، لأنه إذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً" (الشهرستاني، الملل والنحل، ص70).

ويمكن اختصار أدلة الجبر في أدلة عقلية وأخرى عقلية. أما الأدلة العقلية التي ارتكز عليها دعاة الجبرية فنذكر منها قوله تعالى: "إنا كل شيء خلقناه بقدر" و "وما تشاءون إلا أن يشاء الله" و "ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في السماء إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير" و "وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى" و "والله خلقكم وما تعملون" و "وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ" و "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا"، أما في السنة فيقول الله في حديث قدسي: عبادي أنت تريد، وأنا أريد، ولا يكون إلا ما أريد، فإن سلمت لي فيما تريد كفيته ما تريد، وإن لم تسلم لي فيما تريد أتعبتك فيما تريد، ولا يكون إلا ما أريد.. الخ. أما بخصوص أدلتهم العقلية وهي ذات طبيعة دينية فنتمتمل في: صفة الخلق صفة إلهية خالصة، لذا لا يمكن أن نقول أن الإنسان خالق أفعاله وحر فيها؛ إرادة الله كلية مطلقة، و بالتالي إرادة الإنسان جزئية وتابعة للإرادة الإلهية، معرفة كليه وسابقة، فما من شيء يحدث في هذا الكون، بما في ذلك أفعال العباد، إلا و أن الله يعرف ذلك مسبقاً، فهي لا داخله في علمه تعالى.

مناقشة: لقد وجهت عدة اعتراضات لهذا الطرح من جملتها: * ظن الجبرية أن أفعال العباد هي، في الحقيقة، أفعال لله تعالى، مما أوقعهم في عدم التفريق بينهما، وهذا ما دفعهم إلى الاعتقاد بأن أفعال العباد كلها طاعات خیرها وشرها. * إن كانت أفعال العباد عامة، و الإيمان بوجه خاص، مسألة جبرية فلا معنى لإرسال الرسل. * إن القول بالجبر يسقط التكليف و المسؤولية عن الإنسان، وبالتالي الجزاء (الثواب و العقاب) باعتبار أن محاسبة الإنسان عن أفعاله تقتضي أن يكون مسؤولاً عنها، و المسؤولية تشترط الحرية.

2 - إثبات الحرية: ينقسم دعاة الحرية في الفكر الإسلامي إلى القدرية الأوائل الذين ظهروا في عهد الدولة الأموية، ومن بينهم عمر المقصود(80هـ) ومعبد الجهني(80هـ) وغيلان الدمشقي، وكانت آراء هذه الفرقة تقول بحرية الإرادة الإنسانية، وبأن "القدر خيره وشره من العبد"(22)، وكذلك يقولون بحدوث القرآن، وحدث الصفات الإلهية. إضافة إلى فرقة المعتزلة التي تعتبر المعتزلة امتداداً للقدرية

الأوائل بحيث تبينوا آرائهم وعمّقوها من الناحية الفلسفية* وفي قضية الحرية الإنسانية من وجهة إنطولوجية – رأى المعتزلة "أن أفعال الإنسان غير مخلوقة لله"، وأن من قال: "أن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه لأنه يستحيل أن يكون فعل واحد مفعولاً لفاعلين، ومقدوراً لقادرين وأثراً لمؤثرين" (24). واتفق المعتزلة جميعاً على أن أفعال العباد من تصرفهم، وأنها حادثة من جهتهم، وعلى أن الإنسان محدث وفاعل لما يصدر عنه من أفعال، وأن جهة تعلق هذه الأفعال بالناس الفاعلين لها إنما هو الحدوث، أي أن جهة تعلق هذه الأفعال بفاعلها ليست "الكسب" بالمعنى الذي تحدثت عنه الأشعرية، ومن باب أولى ليست الظرفية والمحلية كما رأت ذلك الجبرية والمجبرة الخالص (25) ومن ثم فإن المعتزلة تنسب أفعال العباد إليهم، وتقر بأنهم يملكون القدرة والحرية على الفعل والاختيار، من غير دخل لإرادة الله وقدرته، ولهذا فقد لقب المعتزلة بدعاة الحرية في الإسلام.

وقد ساقوا لإثبات ذلك أدلة كثيرة عقلية ونقلية* ومن أدلة النقل قوله تعالى: "وقل الحق من ربك فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، وقوله أيضاً: "ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره" و "كل نفس بما كسبت رهينة" و "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت" و "لا إكراه في الدين" الخ.* أما عن الأدلة العقلية للمعتزلة بهذا الشأن فنجد الحجة النفسية أو ما يسمى الدليل الشعوري ويكمن في ما يشعر به المرء من التفرقة بين الحركة الإضطرارية كالسقوط إذا زلت قدمه والحركة الاختيارية كالوقوف والتناول، فالأولى لا دخل للإنسان فيها أما الثانية فمقدورة من الإنسان مرادة له. فالإنسان يشعر بالنسبة للأفعال الاختيارية بأنه حر في أفعاله و مختار لتصرفاته، فشعوره هذا علامة على حرّيته إذ يقول الشهرستاني في هذا الصدد: "إن الإنسان يحس من نفسه وقوع الفعل على حسب الدواعي والصورارف، فإذا أراد الحركة تحرك وإذا أراد السكون سكن، ومن أنكر ذلك جحد الضرورة" (الشهرستاني، نهاية الأقدام في علم الكلام، ص73). كما استند المعتزلة إلى دليل الأخلاقي انطلاقاً من إيمانهم بالعدل الإلهي والوعد والوعيد وبأن الله تعالى عادل عدلاً مطلقاً وبما انه كلف عباده ووعدهم بالجنة وتوعدهم بالنار وجب أن يكون أحرار لأنه لا يكلف عباده بأفعال لا طاقة لهم بها لان ذلك منافي لمبدأ العدل الإلهي المطلق فمن التناقض أن يكلف الناس بأفعال هم مجبرون على القيام بها ثم يحاسبهم عليها وعلى هذا يتخذ واصل بن عطاء من التكليف دليل لإثبات حرية الإرادة والقدرة على الاختيار، فلو لم يكن الإنسان خالق أفعاله لبطل التكليف، ولما كان للثواب والعقاب معنى: فهو لا يقال له إفعال أو لا تفعل إلا لأنه قادر على أن يفعل أو أن لا يفعل، يقول الشهرستاني: "لم يكن حراً لكان التكليف سفهاً ولبطل الوعد والوعيد (الثواب والعقاب)، فلا يصح عقلاً أن نقول لمن ليس حراً: إفعال ولا تفعل".

مناقشة: ما يؤخذ على المعتزلة والقول بالحرية أن القول بأن الإنسان مخير لا مسير فنقول له: كيف يكون مخيراً ونحن نرى أنه قد ولد بغير اختياره؟ ويمرض بغير اختياره؟ ويموت بغير اختياره؟ إلى غير ذلك من الأمور الخارجة عن إرادته. فإذا قيل: إنه مخير في أفعاله التي تقع بإرادته واختياره قيل: وأفعاله الاختيارية كذلك؛ فقد يريد أمراً، ويعزم على فعله، وهو قادر على ذلك فيفعله، وقد لا يفعله؛ فقد يعوقه ما يعوقه؛ إذاً فليس كل ما أراد فعله فعلاً؛ وهذا شيء مشاهد.* إن القول بالحرية المطلقة فيه نوع من التعسف والتطرف لكونها لا تتماشى مع الواقع المعاش لأن الإنسان كثيراً ما يجد نفسه مقيداً بقوانين وضعية واجتماعية أو عوامل طبيعية أو نفسية المتمثلة في العقد وهذا كله يؤكد أن الإنسان ليس حراً في جميع تصرفاته وأفعاله.

3 - التوفيق بين الجبر والحرية: (الأيدولوجيا الوسطية) موقف الأشاعرة: إذا كان القرآن يحدثنا عن الجبر وشمول القدرة الإلهية، ويحدثنا من جانب آخر عن حرية الإنسان، ومسؤوليته عن أفعاله فإن هناك بعض الآيات في القرآن الكريم تحدثت عن الجبر والاختيار معاً، وذلك مثل (ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) و(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).* تمثل الأيدولوجيا الوسطية التي تجمع بين الجبر والحرية الرؤية المحورية عند السواد الأعظم للفرق الإسلامية الكلامية سواء الإباضية أو الإمامية أو الزيدية أو الأشاعرة، فقد ظهرت المحكّمة في مرحلة مبكرة من تاريخ الإسلام تعود إلى الفتنة الكبرى، وقد قالوا في مشكلة حرية الإرادة الإنسانية بالتوسط والتوفيق.

لقد ذهبت الإيباضية إلى "أن الاستطاعة عرض من الأعراض لا يبقى زمانين، وهي قبل الفعل، بها يحصل الفعل، وأفعال العباد مخلوقة لله -تعالى- إحداثاً وإبداعاً، ومكتسبة للعبد حقيقة لا مجازاً" (الشهرستاني، الملل والنحل، ص108). وذهب العجاردة إلى "أن الله -تعالى- خالق أعمال العباد، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة، مسئول عنها خيراً وشرّاً، مجازي عليها ثواباً وعقاباً، ولا يكون شيء من الوجود إلا بإرادة الله" (المرجع نفسه، ص106).* وإذا كان موقف الجبرية ينتهي إلى إنكار كل فعالية للإنسان، فإن موقف المعتزلة يقول بما يشبه الحد من القدرة الإلاهية: مادام أن هناك أفعالاً (إنسانية) أي حوادث خارجة عن خلق الله و مشيئة. ولتجاوز هذا التناقض إتخذ الأشاعرة موقفاً وسطاً توفيقياً، منتقدين على الخصوص مقولة العدل عند المعتزلة التي توجب على الله ألا يفعل إلا الصلاح والأصلح. وبالمقابل عرف الأشاعرة العدل على أنه: " التصرف في الملك بمقتضى المشيئة"، وبعبارة أخرى فعُدل الله وإرادته مطلقتان غير مقيدتان بفعل الصلاح أو الأصلح، وإلا فأى صلاح في خلق الشياطين وإعطائهم القدرة على إغواء الإنسان؟ إذن فإرادة الله مطلقة تشمل الخير والشر معاً، وكل ما يقع في الكون لا يخرج عن مشيئته. والدليل على ذلك قوله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون".* ولكن حتى لا يكون الإنسان مجرد ريشة في مهب الرياح، أخرج الأشاعرة، في القرن الرابع الهجري الذي حيث ساد فيه التماس الحلول الوسطى في شتى مظاهر الفكر، ما يعرف بـ "نظرية الكسب" التي تعبر عن موقف الجمع بين الجبر والحرية.* ويهمننا من نظرية الكسب أنها تعكس الموقف من أفعال العباد، ومفادها أن الأفعال يخلقها الله ويكسبها العبد، وأنها ثمرة إقتران الإرادتين الإلاهية والإنسانية. وفحوى هذه النظرية "أن الفعل البشري من خلق الله، وأن العبد يكتسب ما يسأل عنه" فالله خالق أعمال العباد كما أنه خالق الأجسام، والألوان، والطعوم، والروائح. لا خالق غيره، وإنما العباد مكتسبون لأعمالهم ومع أن الله خالق أكساب العباد كما أنه خالق الأجسام والأعراض، فإن العبد مكتسب لأفعاله دون الأجساد والأعراض، إذ ينحصر الكسب في الحركة والسكون، والإرادة والعلم والجهل والقول والسكوت، ولا يصح اكتساب الألوان والأجسام والطعوم والقدرة والعجز والسمع والرؤية والعمى والكلام" (البغدادي، أصول الدين، ص150) ويعني هذا أنه لا كسب للعبد فيما لا يسأل عنه الإنسان.* وهذه الرؤية توضح "أن استطاعة الإنسان على الفعل هي حال الفعل فلا يقدر الإنسان على الفعل قبل الكسب، وذلك لأن القدرة الإنسانية عرض لا يبقى زمانين، وإلا أمكن استغناء الإنسان بفعله عن ربه أن يعينه عليه، وإنما تكون الاستطاعة مع الفعل" (الباقلائي، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص287)، ومن ثم فقد التزموا بمعارضة المعتزلة الذين يقولون بحرية الإرادة الإنسانية، ومعارضة المجبرة في قولهم بالجبر، وقد فرقوا بين الأفعال الاضطرارية، والأفعال الاختيارية، الأولى تقع من الله وقد عجزوا عن ردها، والثانية يقدر عليها العباد غير أنها مسبوقه بإرادة الله في حدوثها واختيارها، وبهذه المقدرة الحادثة يكتسب الإنسان أفعاله، فالإنسان المكتسب هو المقدر بالقدرة الحادثة، فإذا أراد العبد الفعل وتجرد له خلق الله له في هذه اللحظة قدرة على الفعل مكتسبة من العبد مخلوقة من الرب، فيكون الفعل خلقاً وإبداعاً وإحداثاً من الله، وكسباً من العبد لقدرته التي خلقها الله وقت الفعل (أحمد صبحي، في علم الكلام، ج 2 / الأشاعرة، ص63).* وقد لخص الغزالي ذلك بقوله إن " الإنسان مجبور على الإختيار". ولما اعترض بعض المتكلمين بأن النظرية غامضة، أجاب الغزالي: " ولم تكون غامضة؟ ألا نقول قتل الأمير فلاناً، والمقصود أن الجلاذ هو الذي قتله، فالجلاذ قاتل بمعنى والأمير قاتل بمعنى آخر" قد تكون هذه النظرية غامضة بالفعل، لكنها تظل محاولة لتجنب الإحراجات التي يثيرها موقفا الجبرية والمعتزلة.

مناقشة: الأشعري يثبت للإنسان قدرة غير حقيقية أو هي مجازية لأنها قدرة غير مؤثرة.* قول الأشاعرة مثل قول الجبرية في القضاء و القدر إلا أن الأشاعرة قالوا بالكسب، وهذا المذهب في الحقيقة يرجع إلى الجبر، فهم فسروا الكسب بأنه عبارة عن اقتتان المقدر بالقدرة الحادثة، من غير أن يكون لها أثر فيه، وعليه فما دام العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، فالزعم بأنه كاسب وتسمية فعله كسباً لا حقيقة له، فإنه لا يمكن أن يوجد فرق بين الفعل الذي نفي عن العبد والكسب الذي أثبت له.

الخاتمة: ولا شك أن هذا التنوع في موقف القرآن من قضية أفعال العباد بين الحرية والجبرية (الحرية البشرية) جعل التفسيرات الإنسانية له في علم الكلام متعددة، ومتباينة. وفي ضوء ما سبق يمكن التعرض

لقضية الحرية الإنسانية في علم الكلام في ضوء الرؤى القرآنية لها، فنجد مواقف في علم الكلام تتكلم عن الجبر، وأخرى تتكلم عن الحرية، وثالثة تحاول الجمع بين الجبر والحرية.